مسيرة التنمية الاقتصادية وأثرها على القيم الاجتماعية في المجتمع الجزائري

محمد العربي مخلوف
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
جامعة باجي مختار - عنابة

الملخَّــص:

نسعى من خلال هذا المقال إلى بيان مدى تاثير مسار التنمية على نظام القيم في المجتمع الجزائري بعد الاستقلال، إذ قمنا منذ البداية بتعريف مفهوم التنمية وتعريف مفهوم القيم الاجتماعية، ثم انتقلنا إلى بيان مراحل المسيرة التنموية في بلادنا، وبعد ذلك توقفنا عند برنامج التعديل الهيكلي وانعكاساته الاجتماعية، لنصل في النهاية إلى تحديد بعض ملامح تغير القيم الاجتماعية، وفي هذا الصدد تم التركيز على بعض المجالات، كالعائلة، والزواج، والتعليم، والشغل.

الكلمات المفتاحية: التنمية الاقتصادية- القيم الاجتماعية- برنامج التعديل الهيكلي- العائلة -الزواج - التعليم - الشغل.

Résumé :

Nous tenterons à travers cet article de montrer à quel point le processus de développement impacte-t-il le système des valeurs au sein de la société post-indépendante. Ainsi, nous avons dès le départ défini les notions de développement et de valeurs sociales, puis, nous avons montré les étapes du processus du développement de notre pays. Suite à quoi, nous nous sommes arrêtés au niveau du programme d'ajustement structurel et ses répercussions sociales. Pour arriver enfin, à cerner quelques aspects du changement des valeurs sociales. Dans ce contexte, on a insisté sur quelques domaines, tels que la famille, le mariage, l'éducation et le travail.

Mots-clés: Développement économique ; Valeurs sociales ; Programme d'ajustement structurel ; Famille ; Mariage ; Education ; Travail.

Abstract :

In this article, we have sought to explain the impact of the process of development that followed the independence on the system of values in the Algerian society. We have started by defining the concepts of development and of social values. This was followed by an explanation of the major stages of development in our country. Then, we have shed light on

the structural adjustment and its social implications. This allowed us to clearly identify some features of changing social values. In this regard, an emphasis has been put on specific areas such as family, marriage, education, and labour.

Keywords: Economic development, Social values, Structural adjustment program, Family, Marriage, Education, Labour.

مقدمة :

يعترف علماء الاجتماع أن هناك تأثيرا واضحا للنسق القيمي على التنمية الاقتصادية في أي مجتمع، لأنه لن تكون هناك تنمية اقتصادية ما لم يتطلع إليها الأفراد، ويرغبون فيها رغبة شديدة تحفزهم على العمل والإنتاج. كما يقر علماء الاجتماع أيضا بالدور الذي تقوم به التنمية الاقتصادية في تغير القيم الاجتماعية.

ولقد حظيت العلاقة الجدلية الموجودة بين القيم والتنمية، بالعديد من المناقشات على المستوى العالمي، ومنها تلك الندوة التي حضرها لفيف من العلماء الذين ينتمون إلى مختلف الثقافات، والتي نظمها البنك العالمي ونشرت أشغالها في طبعتها العربية تحت عنوان: التنمية والقيم: مناقشات حرة لنخبة من خبراء البنك الدولي.[1]

وانطلاقا من هذه الفكرة الأخيرة، نحاول الإجابة في هذه المقالة على السؤال المركزي الآتي: ما هي آثار مسيرة التنمية الاقتصادية في الجزائر على القيم الاجتماعية؟

ويمكن تقسيم مسار التنمية الاقتصادية في الجزائر المستقلة إلى عدة مراحل كبرى هي: مرحلة الاقتصاد المخطط، مرحلة إعادة الهيكلة، مرحلة استقلالية المؤسسات، مرحلة الانفتاح الاقتصادي والخوصصة، مرحلة تحسن الوضعية الاقتصادية، ولاشك أن هذه المحطات– التي كانت محصلة تفاعلات

سياسية واقتصادية حدثت داخل الوطن وخارجه- قد أدت إلى تغيرات في نظام القيم في المجتمع الجزائري.

أولا: المفاهيم:

أ-مفهوم التنمية

لابد من الإشارة في البداية إلى أن مفهوم التنمية يتداخل في غالب الأحيان وكثيرا من المفاهيم القريبة منه، مثل التطور، والتقدم، والتحديث... كما أن مفهوم التنمية ارتبط في أول ظهوره بالجانب الاقتصادي أساسا، فنجد مثلا إسماعيل محمد هاشم يعرف التنمية الاقتصادية بقوله: " هي إجراءات تتخذ عن قصد، من شأنها زيادة الدخل القومي الحقيقي خلال فترة زمنية معينة، بمعدل أكبر من زيادة نمو السكان ... لأن زيادة السكان تخلق مشاكل للمجتمع، قد يكون من شأنها انخفاض الدخل الحقيقي وما يترتب على ذلك من آثار تخفض المستوى الصحي والثقافي والاجتماعي".[2] غير أن مفهوم التنمية أصبح اليوم يعبر عن جميع الأبعاد المرتبطة بالإنسان، ولذلك شاع استخدام مفهوم التنمية الإنسانية أو التنمية البشرية، مما يعكس تطور الفكر التنموي.

وعلى العموم، يشير مفهوم التنمية إلى"انبثاق ونمو القدرات والإمكانات الكامنة في المجتمع، أو الجماعة أو الأفراد وتعبئتها، واستغلالها، وتوجيهها في الاتجاه الذي يحدث تغيرات بنائية مرغوبة من أعضاء المجتمع، ومحققة لمطامحهم، ومشبعة لاحتياجاتهم."[3] فالتنمية بهذا المعنى تعبر عن برنامج مخطط له مسبقا، يهدف إلى إحداث تغيرات يحبذها أفراد المجتمع، من أجل إشباع حاجاتهم النفسية والاجتماعية.

ب- مفهوم القيم

أما بخصوص القيم الاجتماعية، فتعتبر من المواضيع التي تتقاسم دراستها عدة تخصصات معرفية، كالفلسفة والاقتصاد، وعلم النفس وعلم الإنسان وعلم الاجتماع، وفي هذا المجال المعرفي الأخير بالذات، تعني القيم الاجتماعية " حقائق تعبر عن التركيب الاجتماعي، وهو لا يهتم (أي علم الاجتماع) بتخمين وزنها الجوهري بقدر ما يهتم بتطبيقها على الأفراد والجماعات بغية معرفة مستوياتهم الاجتماعية والفوارق السيكو اجتماعية التي تميز بعضهم عن بعض."(4)

ونسوق فيما يلي بعض التعاريف التي قدمها علماء الاجتماع للقيم الاجتماعية:

يرى كلايد كلاكهون(Clyde Kluckhohn) أن "القيمة هي تصور، ظاهر أو مضمر، يميز الفرد أو الجماعة لما هو مرغوب يؤثر في الاختيار بين الوسائل والغايات المتاحة للسلوك."(5)

ونجد تالكوت بارسونز(Tallcot Parsons) يعرف القيمة الاجتماعية بأنها:" عنصر في نسق رمزي مشترك يعتبر معيارا أو مستوى للاختيار بين بدائل التوجيه التي توجد في الموقف."(6)

أما فلوريان زنانيكي(Florian Znaniecki) فقال بشأنها:"نعني بالقيم الاجتماعية المعطيات ذات المحتوى الواقعي المرتبطة بجماعة اجتماعية معينة والتي تنطوي على معاني تجعل منها موضوعا للنشاط."(7)

بعد ملاحظة هذه التعاريف، يتبين لنا مما سبق الاختلاف بين العلماء حول تعريف القيم الاجتماعية: ففيما اعتبرها كلود كلاكهون تصور يحمله الفرد أو الجماعة، فإن بارسونز اعتبرها عنصر في نسق رمزي مشترك، أما فلوريان زنانيكي فرأى فيها معطيات ذات محتوى واقعي. ولا شك أن القيم الاجتماعية تتميز بعدة خصائص أهمها التغير، فهي ليست ثابتة ولكنها ديناميكية.

وتجدر بنا الإشارة في الختام إلى التعريف الإجرائي الذي توصل إليه علي عبد الرزاق جلبي، لمعنى القيم، والذي مفاده أن: " القيم الاجتماعية هي مجموعة من المعتقدات التي تتسم بقدر من الاستمرار النسبي والتي تمثل موجهات للأشخاص نحو غايات أو وسائل لتحقيقها، أو أنماط سلوكية يختارها ويفضلها هؤلاء الأشخاص بديلا لغيرها، وتنشأ هذه الموجهات عن تفاعل الشخصية والواقع الاجتماعي الاقتصادي الثقافي، وتفصح القيم عن نفسها في المواقف، والاتجاهات، والسلوك اللفظي والسلوك الفعلي والعواطف التي يكونها الأفراد نحو موضوعات معينة." (8)

وتتمثل أهمية هذا التعريف الأخير في أنه يتميز بالوضوح، ويحاول ربط القيم المجردة بالواقع الفعلي.

ثانيا: مراحل المسيرة التنموية في الجزائر:

يمكن لمتتبع مسيرة التنمية في الجزائر بعد الاستقلال أن يميز خمس مراحل وهي على التوالي حسب تتابعها الزمني:

أ-**مرحلة الاقتصاد المخطط:** شهدت الجزائر بعد كفاح ثوري طويل، وعشية الاستقلال حالة اقتصادية صعبة تمثلت خاصة في نقص البنى التحتية، وشح

الموارد المالية، وحسب اسماعيل قيره وزملائه، " لقد أدى استقرار الحكم السياسي بعد عام 1967 إلى تحديد استراتجية اقتصادية على المدى البعيد، مرتكزة على تقويم المحروقات، وإعادة تنظيم النشاط على مؤسسات وطنية، وعلى احتكار الدولة لمعظم الأنشطة."[9] ولقد قامت الدولة بتجسيد هذا الخيار الطموح بتنفيذ ثلاثة مخططات تنموية هي: المخطط الثلاثي 1967-1969 والمخطط الرباعي الأول 1970- 1973 والمخطط الرباعي الثاني 1974-1978.

ودائما حسب اسماعيل قيره وزملائه أن هذه الخطة قد حققت عدة نجاحات على الصعيد الاقتصادي، " ففي القطاع الصناعي تم خلق بناء تحتي صناعي ينتج الصلب والمحروقات والآلات فضلا عن الصناعات البيتروكيميائية والميكانيكية والالكترونية...إلى جانب الأهمية التي اكتسبتها سياسة التسيير الاشتراكي على غرار التسيير الذاتي والثورة الزراعية في المجال الفلاحي."[10]

ب-<u>مرحلة إعادة الهيكلة</u>: يجب التنبيه إلى أن سياسة الاقتصاد المخطط أو الموجه كانت لها إخفاقاتها كذلك كما يرى الباحث حاكمي بوحفص، "حيث أدت [هذه السياسة] إلى وجود سوق داخلية كبيرة لم يستطع الإنتاج الوطني تلبية احتياجاتها في ظل ركود في الإنتاج الوطني في المجال الفلاحي، ومع تزايد النمو الديموغرافي أدت هذه السياسات إلى ارتفاع المديونية الخارجية التي وصلت إلى 18 مليار دولار سنة 1979 بعدما كانت لا تتعدى مليار دولار سنة 1970. "[11] وهذا ما دعا الدولة الجزائرية إلى اتخاذ إجراءات عملية من أجل إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني بصورة عامة، وإعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية التابعة إلى القطاع العام بصفة خاصة.

جـ-مرحلة إستقلالية المؤسسات: وبحلول عام 1986 انخفضت أسعار البترول في السوق العالمية، فتقلصت تبعا لذلك الموارد المالية للجزائر بصورة واضحة، وبالموازات مع ذلك تزايد الإنفاق العام للدولة، فشهدت الجزائر مرحلة جديدة سميت بـــ"مرحلة استقلالية المؤسسات."

د-مرحلة الانفتاح الاقتصادي والخوصصة: لم تكن سياسة استقلالية المؤسسات ناجعة، فمع بداية سنوات التسعينيات أفلست جل المؤسسات. وبغية مواجهة الأزمة الاقتصادية لجأت الحكومة الجزائرية إلى التفاوض مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي لتدخل جراءها الجزائر مرحلة الانفتاح الاقتصادي والخصوصة.

لقد كان أول اتفاق أبرمته الحكومة الجزائرية مع صندوق النقد الدولي(Fonds Monétaire International) في ماي 1989 ومع البنك العالمي (Banque Mondiale) في سبتمبر من نفس السنة، أعقبه بعد ذلك اتفاق آخر في جوان 1991 مع هاتين المؤسستين. ثم لجأت الجزائر مرة أخرى إلى صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، حيث تم إبرام اتفاقيتن واحدة في ماي 1994 وأخرى بعد عام من هذا التاريخ أي في ماي 1995 وكان الهدف من الاتفاقيتين هو تحقيق الاستقرار الاقتصادي. كما بدأت الجزائر في تطبيق سياسة الخصخصة منذ شهر أفريل من عام 1994.

ه-مرحلة تحسن الوضعية الاقتصادية: شهدت السنوات الأخيرة من عقد التسعينيات وبداية الألفية الثالثة تحسن وانتعاش المؤشرات الاقتصادية، ولاشك أن هذا الواقع ترافق مع تحسن الوضع السياسي والأمني في الجزائر، "وهذا ما دفع نائب رئيس البنك الدولي في نهاية شهر مارس من سنة 2001

الإقرار بأن الاقتصاد الجزائري يحمل مؤشرات إيجابية من بينها ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي الخام بمعدل 4.5% في السنتين 1998 و 1999 إلى 6.2% في سنة 2000."[12]

ولا شك أن هذا الانتعاش الاقتصادي الذي ذكر آنفا تزامن أيضا وارتفاع أسعار النفط، وارتفاع قيمة الصادرات من الغاز الطبيعي، غير أن اعتماد الاقتصاد الجزائري على المحروقات وعدم إيجاد بدائل أخرى مثل المنتجات الزراعية، والصناعة التقليدية، والسياحة... جعله عرضة للأزمات التي تصيب عادة مثل هذه الاقتصاديات عندما تنخفض أسعار المحروقات في السوق العالمية، وهذا ما خبرته الجزائر في الفترة الأخيرة ابتداء من عام 2014.

ثالثا:برنامج التعديل الهيكلي في الجزائر وانعكاساته الاجتماعية

عندما تحدثنا آنفا عن مراحل المسيرة التنموية في الجزائر، أشرنا إلى أن الجزائر لجأت إلى صندوق النقد الدولي، والبنك العالمي من أجل مواجهة الأزمة ومعالجة الأوضاع الاقتصادية السيئة. فتم الاتفاق في البداية على برنامج الاستقرار الاقتصادي من عام 1994 إلى غاية عام 1995، ثم جاء بعده الاتفاق الثاني على برنامج التعديل الهيكلي من عام 1995 إلى غاية عام 1998م، من أجل القضاء على المشكلة النقدية والمالية التي كانت تعاني منها المؤسسات الاقتصادية.

وعلى العموم يمكن تعريف برنامج التعديل الهيكلي على أنه مجموعة من الإجراءات العملية التي تسعى إلى مواجهة الاختلالات التي تعاني منها بعض النظم الاقتصادية في بلدان العالم الثالث، ومن أهم هذه الإجراءات

نذكر: خوصصة الشركات العمومية، وغلق الشركات المفلسة، ورفع الدعم عن السلع ذات الاستهلاك الكثيف كالمواد الغذائية.

ويرى الاقتصاديون أن تطبيق هذا البرنامج في الجزائر، كانت له آثارا سلبية على الجوانب الاجتماعية، رغم مساهمته في تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية، فلقد أدت الاجراءات الخاصة ببرنامج التعديل الهيكلي إلى غلق أبواب العديد من المؤسسات الانتاجية العمومية وتسريح العديد من العمال، مما تسبب في تفاقم أزمة البطالة، وتردي الأوضاع الاجتماعية لقطاع واسع من السكان.

ودائما في إطار الانعكاسات السلبية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر، يرى الباحث عبد الحق بوعتروس أن رفع الدعم الحكومي عن المواد الغذائية، ورفع الدعم عن منتجات الطاقة قد أدى إلى انخفاض الدخل الحقيقي بنسبة 30% بين 1994 و1996 وهبط الحد الأدنى للأجور الحقيقية بشكل حاد خلال الفترة 97/94" [13] وهذا ما أثر سلبا على القدرة الشرائية للمواطنين.

ونشير في نفس السياق إلى أن تراجع الميزانية المخصصة لقطاع التربية والتعليم خلال سنوات تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي، أدى إلى ارتفاع معدلات الفشل والهدر المدرسي (Écheque et déperdition scolaire). أما في مجال الصحة العمومية، فحسب إحدى الدراسات لقد" شهدت الجزائر عودة الأمراض جلها تعرف بأمراض الفقر والتخلف كمرض السل حيث انتقل من 10160 حالة في سنة 1994 إلى 12541 حالة في سنة 1996، كما ارتفعت نسبة انتشار هذا المرض بشكل ملحوظ ومنتظم، حيث انتقلت من

32.12 حالة لكل 100.000 نسمة في سنة 1993 إلى 36.39 حالة لكل 100.000 نسمة في 1994، ثم إلى 39 حالة لكل 100.000 نسمة في سنة 1995 لتصل إلى 43.15 حالة لكل 100.000 نسمة سنة 1996".[14]

رابعا: تغير القيم الاجتماعية في المجتمع الجزائري:

لقد رافق مسيرة التنمية التي عرفها المجتمع الجزائري بعد الاستقلال، انتقالا من نمط الإنتاج الزراعي إلى نمط الإنتاج الصناعي، ولقد أدى هذا الانتقال إلى هجرة السكان من الأرياف والاستقرار في المدن الصناعية خاصة، هذا بالإضافة إلى انتشار التعليم الحديث، الذي حرصت الدولة الجزائرية على أن يغطي جميع المناطق وكافة الشرائح الاجتماعية، ولاشك أن هذه العوامل مجتمعة، بالإضافة إلى انتشار وسائل الإعلام والاتصال، قد ساهمت في تغير القيم في المجتمع الجزائري.

وقبل أن نسلط الضوء على التغيرات التي مست بعض القيم الاجتماعية، في مجال العائلة والزواج، ثم في مجال التعليم والشغل، اعتمادا على نتائج بعض الدراسات القليلة التي تناولت هذا الموضوع، نشير إلى أن مراحل التنمية الاقتصادية كانت عاملا حاسما في ظهور القيم الإيجابية أو العكس، فمثلا مع بداية عقد التسعينيات التي تزامنت مع تطبيق برنامج التعديل الهيكلي عرف المجتمع الجزائري تراجعا لبعض القيم الايجابية التي كانت سائدة قبل ذلك في المجتمع، كقيم المحبة والتضامن بين أفراد العائلة الواحدة، وقيمة المواطنة، وحب العمل وإتقانه، والرغبة في زيادة الانتاج... مما أدى إلى بروز مظاهر الاغتراب، والمبالغة في الإستهلاك لدى بعض الطبقات الاجتماعية، وارتفاع معدلات العنف والجريمة في المجتمع، وتراجع بعض العلاقات الاجتماعية ومنها علاقات الجيرة، وانتشار مظاهر التطرف الديني.

أ-**تغير القيم في مجال العائلة والزواج:** يشير الباحث محمد فريد غزي، إلى أن " الأسرة مازالت تحظى بأهمية قصوى في نظر المستجوبين، فردا عن السؤال ما درجة أهمية مايلي في حياتك: الأسرة، العمل، الأصدقاء، السياسة، الترفيه، الدين؟ فجاء رد الأغلبية الساحقة لصالح الأسرة وهذا بإجماع كل الفئات العمرية."[15] وهذا ما أكدته أيضا دراسة طاهرمحمد بوشلوش، حيث يقول:" أن الأسرة في نظر الشباب الجامعي مازالت تمثل المؤسسة التي يعتمد عليها ولازالت ملاذهم ومرجعيتهم الهامة، وبذلك فإن الأغلبية لا توافق على التحرر الكامل من سلطة الوالدين." [16]

إلا أن ذات الدراسة سجلت في هذا المجال عدة تغيرات منها: "أن الشباب الجامعي ومن كلا الجنسين يشاركون أسرهم في عملية اتخاذ القرارات ولاسيما الهامة منها، ويعد هذا(حسب رأي الباحث) مظهرا من مظاهر التغير والتحول في مواقف الآباء تجاه أبنائهم ومن ثمة في النسق القيمي ... واتضح أن معظم الشباب الجزائري يميل إلى تبنى قيما سلوكية وتربوية ذات طابع ديموقراطي يدعم الأساليب الحديثة في توجيه الأبناء والتي تقوم على أساس الحوار والتفاهم والإقناع بدلا من التسلط وفرض الرأي بالقوة."[17]

أما بالنسبة لموضوع الزواج، فيؤكد محمد فريد غزي " أننا أمام حالة متغيرة لا يمكن وصفها بأنها تمثل نموذجا مثاليا لزواج تقليدي حيث يتم الزواج في أغلب الأحيان بين الأقارب وأن اختيار الزوجة تحدده الأسرة والأم بالتحديد، ولا هو زواج حديث إذ لا يكون للأسرة إلا دور ثانوي في تنظيم وترتيب الزواج هذا إضافة إلى أن الأغلبية الساحقة(87%) مازالت

تعتبر أن الزواج مؤسسة ضرورية على الرغم من تأخر سن الزواج وظهور فئة النساء غير متزوجات." [18]

كما تبين من خلال دراسة بوشلوش السالفة الذكر" أن هناك تغيرا في القيم التقليدية الخاصة بالسلوك الإنجابي، حيث يشير اتجاه التغير إلى أن معظم الشباب الجامعي ومن كلا الجنسين أخذ يؤمن إيمانا قويا بضرورة إنجاب عدد أقل من الأطفال."[19] وهذا أيضا ما دعمته دراسة نويصر بلقاسم، حول التنمية والتغير في نسق القيم الاجتماعية، حيث توصلت إلى "أن ثلثي المبحوثين –تقريبا– من المتزوجين يتبعون أسلوب تحديد النسل، وأكثر من نصفهم يتبعون هذا الأسلوب بسبب صعوبة الحياة، والربع منهم بالتقريب بالتمكن من تربية وتعليم الأبناء."[20]

كما اتضح من دراسة بوشلوش أن معظم أفراد العينة يفضلون الانفصال عن المسكن العائلي لاسيما بعد الزواج، وهذا ما بينته أيضا أطروحة بلقاسم، حيث يقول:" بخصوص الاستقلالية العائلية أكد أكثر من ثلثي المبحوثين إقامتهم في بيوت مستقلة عن الوالدين، وأرجعوا ذلك إلى ضيق المسكن بالدرجة الأولى، ولتفادي الخلافات العائلية في المقام الثاني."[21]

ب–<u>تغير القيم في مجال التعليم والشغل</u>: لقد بينت دراسة بوشلوش أن التعليم الجامعي ما يزال يتصدر قائمة اهتمام الشباب وتطلعاته مستقبلا، وهذا ليس له فحسب بل لأبنائه مستقبلا أيضا... [كما عبر معظم الشباب] عن تفضيلهم التعليم الجامعي عن التعليم الحرفي... أما فيما يخص نظرة الشباب تجاه المفاضلة بين التوظيف عند الدولة والعمل الحر أو الخاص، فإن معظم الاجابات وخاصة لدى الذكور جاءت لتؤكد على تفضيل ممارسة العمل الحر

على التوظيف عند الدولة... كما أن معظم الشباب يؤيد عمل المرأة وفي شتى المجالات، كما أنه يرفض أن يقتصر عمل المرأة على مهن معينة فقط كما هو موجود في بعض البلدان العربية والإسلامية الأخرى.[22] وهذا ما يعكس تحولا كبيرا في قيم الشباب الجزائري.

خاتمة :

بناء على ما سبق، نستطيع القول: لقد كان لمسيرة التنمية الاقتصادية آثار واضحة على القيم الاجتماعية في المجتمع الجزائري، ويظهر هذا من خلال نتائج بعض الدراسات الميدانية القليلة التي حاولت معالجة هذا الموضوع، والتي أجريت على عينات من الشباب الجزائري.

لقد جاء تغير القيم مواكبا لمسيرة التنمية الاقتصادية التي عرفتها البلاد طيلة عقود من الزمن، والتغيرات الاجتماعية التى رافقتها، ويبدو هذا واضحا في عدة مجالات كالعائلة، والزواج، والتعليم، والشغل، وهي مجالات أساسية في المجتمع، لكن ينبغي التنبيه في الختام إلى أن التغيرات التي حدثت في قيم المجتمع الجزائري لا تعني استبدال نسق قيم مجتمعنا بنسق مغاير للقيم الاجتماعية.

الهوامش:

1- ديفيد بيكمان وآخرون، التنمية والقيم: مناقشات حرة لنخبة من خبراء البنك الدولي، الطبعة الثانية، ترجمة محسن يوسف، القاهرة، المركز القومي للترجمة، 2009.

2- إسماعيل محمد هاشم، مبادئ الاقتصاد التحليلي، بيروت، دار النهضة العربية، 1978، ص 615.

3-علي عبد الرزاق جلبي، دراسات في المجتمع والثقافة والشخصية، بيروت، دار النهضة العربية، 1984، ص152.

4-دينكن ميتشل، معجم علم الاجتماع، الطبعة الثانية، ترجمة إحسان محمد الحسن، بيروت، دار الطليعة، 1986، ص250.
5- علي عبد الرزاق جلبي، مرجع سبق ذكره، ص 130.
6-نخبة من أساتذة قسم علم الاجتماع جامعة الاسكندرية، المرجع في مصطلحات العلوم الاجتماعية، الأسكندرية، دار المعرفة الجامعية، دون تاريخ نشر، ص .506
7- علي عبد الرزاق جلبي، مرجع سبق ذكره، ص.130
8- نفس المرجع، ص134.
9-اسماعيل قيره وزملائه، مستقبل الديموقراطية في الجزائر، الطبعة الثانية، بيروت، مركز الوحدة العربية، 2009، ص233.
10- نفس المرجع، ص224.
11-حاكمي بوحفص، "مسيرة الاقتصاد الجزائري و أثرها على النمو الاقتصادي"، مجلة علوم إنسانية (مجلة إلكترونية تصدر الأكاديميين العرب في المهجر)، ع 32، يناير .2007
12- كربالي بغداد، "نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 08، جانفي 2005، ص 14.
13-عبد الحق بوعتروس، "الإنعكاسات الاجتماعية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي في البلاد العربية: حالة الجزائر"، دراسات إقتصادية، ع11، أوت 2008، ص.56
14- بوزيان العجال، تقييم كمي لبرنامج التصحيح الهيكلي للجزائر فترة 1989-1998 النتائج والآثار الاقتصادية والاجتماعية، رسالة ماجيستير غير منشورة، جامعة تلمسان، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، السنة الجامعية 2005-2006، ص.247
15-محمد فريد غزي، الأجيال والقيم: مقاربة للتغير الاجتماعي والسياسي في الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة في علم الاجتماع السياسي، جامعة السانية وهران، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية، السنة الجامعية 2008-2009، ص 86 .
16-طاهرمحمد بوشلوش، التحولات الاجتماعية والاقتصادية وآثارها على القيم في المجتمع الجزائري (1967-1999): دراسة ميدانية تحليلية لعينة من الشباب الجامعي، الجزائر، دار بن مرابط، 2011، ص .301

17- نفس المرجع، ص 496.

18-محمد فريد غزي، مرجع سبق ذكره، ص.86

19- طاهرمحمد بوشلوش، مرجع سبق ذكره، ص.497

20- نويصر بلقاسم، التنمية والتغير في نسق القيم الاجتماعية، دراسة سوسيولوجية ميدانية بإحدى المجتمعات المحلية بمدينة سطيف، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة منتوري قسنطينة، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية، قسنطينة، السنة الجامعية 2010-2014، ص .278

21- نفس المرجع، ص .279

22- طاهرمحمد بوشلوش، مرجع سبق ذكره، ص497 وما بعدها.

قائمة المراجع:

كتب:

1- اسماعيل قيره وزملائه، مستقبل الديموقراطية في الجزائر، الطبعة الثانية، بيروت، مركز الوحدة العربية، .2009

2- ديفيد بيكمان وزملائه، التنمية والقيم: مناقشات حرة لنخبة من خبراء البنك الدولي، الطبعة الثانية، ترجمة محسن يوسف، القاهرة، المركز القومي للترجمة، 2009.

3- دينكن ميتشل، معجم علم الاجتماع، الطبعة الثانية، ترجمة إحسان محمد الحسن، بيروت، دار الطليعة، .1986

4- طاهرمحمد بوشلوش، التحولات الاجتماعية والاقتصادية وآثارها على القيم في المجتمع الجزائري (1967-1999): دراسة ميدانية تحليلية لعينة من الشباب الجامعي، الجزائر، دار بن مرابط، .2011

5- علي عبد الرزاق جلبي، دراسات في المجتمع والثقافة والشخصية، بيروت، دار النهضة العربية، 1984.

6- محمد هاشم إسماعيل، مبادئ الاقتصاد التحليلي، بيروت، دار النهضة العربية، 1978.

7- نخبة من أساتذة قسم علم الاجتماع جامعة الاسكندرية، المرجع في مصطلحات العلوم الاجتماعية، الأسكندرية، دار المعرفة الجامعية، دون تاريخ نشر.

رسائل جامعية:

1- بوزيان العجال، تقييم كمي لبرنامج التصحيح الهيكلي للجزائر فترة 1989-1998 النتائج والآثار الاقتصادية والاجتماعية، رسالة ماجيستير غير منشورة، جامعة تلمسان، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، السنة الجامعية 2006.-2005

2- محمد فريد غزي، الأجيال والقيم: مقاربة للتغير الاجتماعي والسياسي في الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة في علم الاجتماع السياسي، جامعة السانية وهران، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية، السنة الجامعية 2008-.2009

3- نويصر بلقاسم، التنمية والتغير في نسق القيم الاجتماعية، دراسة سوسيولوجية ميدانية بأحد المجتمعات المحلية بمدينة سطيف، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة منتوري قسنطينة، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية العلوم الإنسانية، السنة الجامعية 2014-2013.

مقالات:

1-حاكمي بوحفص، " مسيرة الاقتصاد الجزائري وأثرها على النمو الاقتصادي"، مجلة علوم إنسانية (مجلة إلكترونية تصدر الأكاديميين العرب في المهجر، ينظر موقع: WWW.ULUM.NL)،ع32، يناير 2007.

2-عبد الحق بوعتروس: "الإنعكاسات الاجتماعية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي في البلاد العربية: حالة الجزائر"، دراسات إقتصادية، ع11، أوت 2008.

3-كربالي بغداد، "نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 08، جانفي 2005، ص 14.